مجتمع

تحديد 12 من الجينات المسببة لسرطان الثدي

حددت دراسة علمية 12 من جينات سرطان الثدي لدى نساء من أصول أفريقية، ما قد يساعد على التنبؤ بشكل أفضل بإمكانية الإصابة. واستخلصت الدراسة النتائج من فحص أكثر من 40 ألف امرأة من أصل أفريقي في الولايات المتحدة وأفريقيا وبربادوس، بينهن 18034 مصابة بسرطان الثدي. وكتب الباحثون في دورية «نيتشر جينتيكس»، أن بعض الطفرات التي تسنى تحديدها لم تكن مرتبطة من قبل بالمرض، أو لم تكن مرتبطة به بقوة، ما يشير إلى أن عوامل الخطر الجينية «قد تختلف بين الإناث من أصول أفريقية وأوروبية». (رويترز)

76 مليون نازح بسبب النزاعات والكوارث

دفعت النزاعات في السودان وقطاع غزة والكونغو الديمقراطية عدد النازحين عالمياً إلى مستوى قياسي بلغ 75،9 مليوناً، بحسب مركز رصد النزوح الداخلي. وقال المركز في تقريره السنوي الصادر الثلاثاء، إن أعداد النازحين ارتفعت بنسبة 50 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وإن الرقم كان 71،1 مليوناً في نهاية عام 2022. وكشف التقرير أن 68،3 مليون شخص عبر العالم نزحوا بسبب النزاعات والعنف، و7،7 ملايين بسبب الكوارث. ويضم السودان أكبر عدد من النازحين في بلد واحد بلغ 9،1 ملايين نازح. (فرانس برس)

مستشفى ميداني جديد في رفح

فتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاء لها مستشفى ميدانياً في مدينة رفح، الثلاثاء، في محاولة لتلبية ما وصفته بالطلب «الهائل» على الخدمات الصحية منذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية على رفح في الخامس من الشهر الحالي. وسيوفر الصليب الأحمر الإمدادات الطبية، بينما تقوم جمعيات من 11 دولة، من بينها كندا وألمانيا والنرويج واليابان بتوفير الأطقم والمعدات. وعلقت بعض العيادات أنشطتها، وفر مرضى ومسعفون من مستشفى أبو يوسف النجار المركزي، في حين كثفت إسرائيل عمليات القصف على جنوبي القطاع، حيث يوجد مئات الآلاف من النازحين. وقال الصليب الأحمر: «يعاني الناس في غزة للحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها عاجلاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى الطلب الهائل على الخدمات الطبية، وانخفاض عدد المرافق الطبية العاملة. الأطباء والممرضون يعملون على مدار الساعة، لكن الطلب فاق الحد الأقصى لقدراتهم». وذكرت اللجنة الدولية أن العاملين في المستشفى سيكونون قادرين على علاج نحو 200 شخص يومياً، ويمكنهم تقديم الخدمات الجراحية الطارئة، والتعامل مع استقبال أعداد من الإصابات، إضافة إلى تقديم خدمات طب الأطفال وغيرها. وقالت: «يواجه الطاقم الطبي حالات لأشخاص مصابين بإصابات خطيرة، وزيادةٍ في الأمراض المعدية التي يمكن أن تؤدي إلى تفشٍّ محتمل، ومضاعفات مرتبطة بالأمراض المزمنة». (رويترز)

توقف العمل في غالبية مرافق رفح الطبية (دعاء الباز/ الأناضول)

لبنان: استئناف «العودة الطوعية» للاجئين السوريين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

استأنفت السلطات اللبنانية، أمس الثلاثاء، تسيير رحلات العودة الطوعية للاجئين السوريين من الأراضي اللبنانية إلى قراهم في سورية بالتزامن مع تشديد الإجراءات والتدابير الأمنية في إطار «خطة تنظيم الوجود السوري في لبنان»، في ظلّ تصاعد حدّة الخطاب السياسي التحريضي قبل أيام من انعقاد مؤتمر بروكسل في 27 مايو/ أيار الجاري. وبعد توقف منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2022، نظّمت المديرية العامة للأمن العام رحلتين تشملان نحو 320 لاجئاً، وذلك عبر مركزي القاع الحدودي وعرسال باتجاه معبر الزمراني، لتكون وجهة القافلتين إلى القلمون (ريف دمشق)، وحمص السوريتين، حيث أمن النظام السوري استقبالهم. ويقول مصدرٌ في المديرية العامة للأمن العام لـ«العربي الجديد»، إنّ «عدد المسجّلين بلغ 330 سورياً، 321 مسجلين على صعيد مركز عرسال، وتسعة في القاع، لكن ننتظر الإحصاء الرسمي لمعرفة الذين غادروا الأراضي اللبنانية، إذ هناك أشخاص يعمدون إلى تسجيل أسمائهم لكنهم يعدلون عن الخطوة لاحقاً، أو تحصل بعض المشاكل التي تحول دون عودتهم».

وبحسب الإعلام الرسمي التابع للنظام السوري، وصلت إلى مناطق سيطرة قوات النظام السوري دفعة من اللاجئين السوريين الفارين إلى لبنان من خلال المعابر الحدودية بإشراف من السلطات اللبنانية، وتوجهت الدفعة على قسمين إلى منطقة القصير في محافظة حمص ومنطقة الزبداني في ريف دمشق.

ويأتي استئناف العودة الطوعية على وقع تحذيرات منظمات دولية من خطورتها على حياة اللاجئين السوريين، في وقتٍ لا تزال تعتبر فيه سورية غير آمنة، وخصوصاً مع توثيق ما واجهه لاجئون من «تعذيب وعنف جنسي واختفاء قسري واعتقال تعسفي بعودتهم»، بحسب تأكيد منظمة العفو الدولية. وقالت الأخيرة في بيان إنّ «السلطات اللبنانية بتسهيلها عمليات العودة هذه، تتعمّد تعريض اللاجئين السوريين لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، مشيرة إلى أنه «يتعيّن على لبنان احترام التزاماته بموجب القانون الدولي ووقف خططه لإعادة اللاجئين السوريين بشكل جماعي». وأشارت المنظمة إلى أن «لبنان اعتمد سلسلة من السياسات التقييدية المصممة للضغط على اللاجئين للعودة إلى سورية، بما فيها القيود على الإقامة والعمل والتنقل، وهذه القيود تثير مخاوف بشأن قدرة اللاجئين على تقديم موافقتهم الحرّة والمستنيرة». ويشهد لبنان في الفترة الماضية تصاعداً حادّاً في الخطاب التحريضي ضد اللاجئين، وسط دعوات لطردهم من لبنان، وصل إلى أوجه بعد جريمة خطف وقتل المسؤول في حزب القوات اللبنانية (يرأسه سمير جعجع) باسكال سليمان على يد عصابة، أفرادها سوريون، في إبريل/ نيسان الماضي، وما تبعها من اعتداءات عشوائية على سوريين، وإقفال محالهم في بعض المناطق، واتخاذ تدابير قمعية بحقهم من قبل العديد من البلديات. بالتزامن، وضعت المديرية العامة للأمن العام «استراتيجية تتضمن خريطة طريق لضبط وتنظيم ملف السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية»، وباشرت على أساسها تنفيذ العديد من الإجراءات، منها الطلب من السوريين المخالفين لنظام الدخول والإقامة التوجه مباشرة إلى الدوائر والمراكز الحدودية لمنحهم التسهيلات اللازمة لتسوية أوضاعهم ومغادرة الأراضي اللبنانية تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق غير المغادرين. كما شددت على المواطنين اللبنانيين عدم تشغيل أو إيواء أو تأمين سكن لسوريين مقيمين بطريقة غير شرعية في لبنان، تحت طائلة تنظيم محاضر ضبط إدارية وعدلية بحق المخالفين، وعدم السماح للسوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بممارسة أي عمل مأجور من خارج قطاعات العمل المحددة لهم، إلى جانب إقفال كافة المؤسسات والمحال المخالفة التي يديرها أو يستثمرها سوريون، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق كل من يستعين بعمال أجانب خلافاً لنظام الإقامة وقانون العمل.

وكشف لبنان عمليات الترحيل، منها لسجناء معارضين للنظام السوري، ما يجعلهم يواجهون خطر الاضطهاد أو التعذيب والموت، الأمر الذي أحدث مخاوف عند الموقوفين، ترجمت بتسجيل محاولات انتحار في سجن رومية المركزي.

إهمال فاضح

يقول الناشط الحقوقي المحامي جاد طعمة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الحكومة اللبنانية تتعاطى مع ملف اللاجئين السوريين بإهمال فاضح وقلة مسؤولية، وها هي الحلول المؤقتة والانفعالية تطفو مجدداً على السطح تحت مسمى العودة الطوعية وتشديد الإجراءات». يشدد على أنه «لا يمكننا أن نتخيّل حلّاً جذرياً لموضوع اللاجئين ما لم تتم عملية ضبط الحدود».

تحقيق

يعيش سكان قطاع غزة ظروفاً مأساوية بالتزامن مع مرور 76 عاماً على النكبة الفلسطينية التي عاشوا خلالها شهوراً طويلة متتالية من حياة التهجير داخل الخيام ومراكز الإيواء واللجوء

النكبة مستمرة

مأساة غزة في الذكرى الـ76 للاحتلال فلسطين

غزة ـ **امجد ياغي**

يتعرض عشرات الآلاف من سكان قطاع غزة منذ أكثر من سبعة أشهر متواصلة للقتل والتدمير والتهجير على غرار ما واجهه أجدادهم خلال النكبة الفلسطينية في عام 1948، وهم معرّضون للجوع والأمراض وتبدل الطقس بين الحر والبرد والأمطار، بينما لا أحد تقريباً يحاول حمايتهم أو إنقاذهم. ومع حلول ذكرى النكبة، وصلت نسبة المهجَّرين في قطاع غزة إلى 95 في المائة، ويستذكر بعضهم كيف كانوا يحيون هذا اليوم خلال الأعوام السابقة على العدوان، فكان البعض يشاركون في المسيرات حاملين مفاتيح المنازل التي ورثوها من أجدادهم، والوثائق التي تثبت ملكيتهم للأراضي التي سلبها الاحتلال، وبعض المقتنيات المرتبطة في ذاكرتهم بالنكبة، وقد حرص بعضهم على حمل تلك المفاتيح والوثائق والمقتنيات في رحلة النزوح المتكررة خلال العدوان الحالي.

ويحلم الآف من المهجرين حالياً بالعودة إلى المخيمات التي أقام فيها أجدادهم وبعض المقتنيات المرتبطة في ذاكرتهم بالنكبة، وقد حرص بعضهم على حمل تلك المفاتيح والوثائق والمقتنيات في رحلة النزوح المتكررة خلال العدوان الحالي.

ويحلم الآف من المهجرين حالياً بالعودة إلى المخيمات التي أقام فيها أجدادهم وبعض المقتنيات المرتبطة في ذاكرتهم بالنكبة، وقد حرص بعضهم على حمل تلك المفاتيح والوثائق والمقتنيات في رحلة النزوح المتكررة خلال العدوان الحالي.

نكبة تهجير الفلسطينيين داخل قطاع غزة (محمود الهمص/ فرانس برس)

عايشها المهجَّرون حينها، خصوصاً في مدينة رفح التي كانت تضمّ ثكنات عسكرية للجيش المصري قبل حرب النكسة في عام 1967». نزح الجزّار إلى منطقة المواصي غربي مدينة خانيونس، بعد أن طالب الاحتلال سكان مخيم الشابورة بالمغادرة، وذلك بعد يومين من تهديده سكان المنطقة الشرقية من مدينة رفح، وإجبارهم على النزوح. لكنه اصطحب معه وثيقة صادرة عن «حكومة عموم فلسطين»، تؤكد أن جده لديه 6 دونمات في المنطقة الشمالية من قرية بيدا، وأنها كانت أراضي زراعية يزرع فيها القمح والشعير والخضر الموسمية.

يوضح: «نكبتنا مستمرة في ظل استمرار الخذلان الذي حدثني عنه جدي قبل وفاته. نحن الفلسطينيين لم نعد نعيش في الأحلام، ولا ننتظر أن يأتي أحد ليدافع عنا، أو يتدخل جيش عربي لحمايتنا من الاحتلال. إسرائيل وراءها كل قوى العالم، أما نحن فنملك الحق، وهو ما يجعلنا أقوياء، وصامدين. لم يكن جدي يؤمن بالسلام مع الاحتلال، وكان يقول إن السلام مع المحتل يعني التنازل عن الحق، وكرر على مسامعي أنه بعد إبرام السلام المصري مع إسرائيل في كامب ديفيد، تيقن أنه لن يدخل أي جيش عربي قطاع غزة لحماية الفلسطينيين، وهذا ما حصل بالفعل، ولو كان جدي حياً كان سيبكي على حالنا».

وعاش أهالي غزة قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ظروفاً معيشية قاهرة، خصوصاً سكان مخيمات اللاجئين، وكانت تشتد الأزمات مع استمرار الحصار الإسرائيلي، الذي أدى إلى تفاقم البطالة والفقر، وتقلص التمدد العمراني لعدم القدرة على البناء، حتى تحولت المخيمات بعد 75 عاماً من النكبة إلى صناديق تتلاصق فيها المنازل، في حين كان سكانها مرتبطون بها باعتبارها جزءاً من ذاكرة التهجير والنكبة. وأطلق المهجرون الفلسطينيون على مخيمات قطاع غزة، أو على أحيائها وشوارعها، أسماء قراهم المهجرة، فإلى جانب مخيم ببنا الشابورة في رفح، هناك حارة المسمية في مخيم دير البلح، نسبة إلى قرية المسمية، ومنطقة مصلح في مخيم المغازي، التي نزح منها أحمد مصلح أخيراً.

يقول مصلح (38 سنة) لـ«العربي الجديد»: «حتى لو كانت راكحة المخيم كريهة في فصل الشتاء، والمعيشة فيه صعبة في ظل الحر الشديد في الصيف، إضافة إلى الكثير من المعوقات الحياتية، إلا أنني حالياً أحلم بالعودة إليه. العدوان الإسرائيلي الحالي غير الكثير في نفوس سكان غزة، ومن بين ذلك نظرتهم إلى المخيمات التي تحمل رائحة الأجداد، ورائحة فلسطين التاريخية بكل تفاصيلها، فالشارع الضيق في المخيم يوجد فيه شعارات كثيرة، من مفاتيح العودة إلى خريطة فلسطين الكاملة، والمنزل الصغير في المخيم بالنسبة إليّ أفضل من قصر خارجه، فنحن نعيش على أمل العودة إلى ديارنا التي هجر الاحتلال أجدادنا منها، قد لا أعود إليها أنا، لكن قد يعود إليها ابني». يضيف: «تعود أصول عائلتي إلى قرية البطاني الغربية التي تبعد عشرات الكيلومترات عن قطاع غزة، وكان لدينا منزل من الحجر، وقد كبرت وأنا أحلم بالعودة إلى هذا المنزل، لأنني كنت أسمع عن الكثير من تفاصيله، حتى طبيعة حجر طيني صلب يقاوم الظروف المناخية، وقد ورثت الكثير من حكايات جدي الذي توفي في عام 2010، والذي كان يبكي كلما تحدث عن العودة، وكان يريد الموت في منزله وفي قريته». يعيش النازح حسين ياسين (40 سنة) حالياً في خيمة أنشأها أشقاؤه في مخيم دير البلح، ويؤكد أنه حمل معه مفتاح منزل جده الذي يملأه الصدأ في رحلة نزوحه السابعة خلال العدوان الإسرائيلي الحالي، وهو المفتاح الذي ورثه من والده الذي توفي في عام 2015، وانتقل به في أثناء النزوح من مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة ضمن حقيبة تضم الوثائق الرسمية والمال.

يقول ياسين لـ«العربي الجديد»: «تنتمي عائلتي إلى قرية الجورة الموجودة بالقرب من مدينة المجدل على ساحل البحر، واحمل هذا المفتاح دائماً، وأعرف أن منزل جدي بابه خشبي ومطلي باللون الأسود، ووالدي شاهد المنزل عندما كان ضمن العمال في الداخل المحتل عام 1980، لكنه لم يستطع الاقتراب منه، لأن شرطة الاحتلال منعته من دخول المنطقة التي فيها مستوطنون صهاينة سرقوا منازلنا وأراضينا. حالياً لا أعرف إن كان منزل جدي لا يزال قائماً، لكن ما أعرفه أنه حتى لو هُجِّرت إلى أبعد البلاد، فهذا المفتاح دليل على حقي». وحسب بيانات الصليب الأحمر الدولي، فإن نحو 200 ألف لاجئ فلسطيني وصلوا إلى قطاع غزة وقت النكبة لوجود ارتباطات عائلية، وعلى اعتبار أن غزة كانت الطريق إلى مصر، وعلى أن يكون ذلك ضمن مرحلة مؤقتة، إذ كانت تتمركز الجيوش العربية في المنطقة للتصدي للعصابات الصهيونية، وقد نظمت نقاط تجمع للمُهجرين على أمل عودتهم مجدداً إلى الديار. وفي آخر إحصائية لوكالة «أونروا» التي أنشئت بعد النكبة، وصلت أعداد الفلسطينيين المُهجرين حول العالم إلى أكثر من 6 ملايين فلسطيني من أصل قرابة 750 ألف لاجئ، من بينهم قرابة مليون و600 ألف لاجئ مسجلين لدى الوكالة في قطاع غزة، وهم يشكلون أكثر من 65 في المائة من سكان القطاع البالغين 2.4 مليون نسمة. وكشفت أرقام جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (حكومي) أنه في الفترة بين عام 2004 وعام 2022، غادر أكثر من 100 ألف فلسطيني قطاع غزة من دون عودة، ومعظمهم ينتمون إلى عائلات من المهجّرين من قرى ومدن فلسطينية في عام 1948، والنسبة الأكبر منهم حصلوا على حق اللجوء في دول أجنبية. وتستمر حركة النزوح في قطاع غزة في ظل العدوان الحالي، وتشير بيانات وكالة «أونروا» إلى أن هناك ما يقارب 1,7 مليون شخص نازح يحتمون حالياً في ملاجئ الطوارئ التابعة لها، أو للحكومة، أو في تجمعات عشوائية بالقرب من تلك الملاجئ.

1,600,000
عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة «أونروا» في قطاع غزة، وهم يشكلون 65% من سكان القطاع.

وصلت نسبة المهجَّرين بسبب العدوان على غزة إلى 95 في المائة

يحلم المهجَّرون بالعودة إلى مخيمات عاش فيها أجدادهم بعد النكبة

خربة الطويل... نكبة جديدة بفعل الاحتلال والمستوطنين

لا يتوقف المستوطنون بمباركة الجنود الإسرائيليين عن قتل الفلسطينيين واستكمال الاعتداءات على أراضيهم، ومن بينها خربة الطويل

رام الله ـ **سامر خويرة**

منذ سنوات، تتعرّض خربة الطويل التابعة لبلدة عقربا جنوب شرق مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية المحتلة، إلى ممارسات وانتهاكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين زادت حدتها بعد السابع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما يهدد أهالي الخربة بنكبة جديدة وتهجير أصحابها على غرار نكبة عام 1948. يفارق شهر تقريباً، وبصورة مشابهة تماماً لما جرى مع الشهيد فاخر بني جابر، تكرر المشهد مع الشهيدين عبد الرحمن بني فاضل (30 عاماً)، ومحمد بني جامع (21 عاماً)، وقد استشهدا الشهر الماضي برصاص المستوطن الذي أطلقوه من مسافة قريبة جداً على مجموعة من الرعاة كانوا مع ماشيتهم في خربة الطويل.

الحدث وقع عندما هاجمت عصابة تضم نحو 50 مستوطناً ومعظمهم كان مسلحاً بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، عدداً من الرعاة في الخربة. ومن دون مقدمات، بدأوا رش الغاز السام على وجوه الفلسطينيين ثم عاجلوهم بالضرب بالعصي والقضبان الحديدية. وعندما حاول بعضهم الدفاع عن نفسه، أطلقوا عليهم الرصاص فقتلوا شابين على الفور، وأصابوا ثلاثة آخرين بجراح متفاوتة. وحتى الآن، لا يزال الاحتلال يحتجز جثماني الشهيدين.

يصف أحمد دبرية المشهد لـ«العربي الجديد» قائلاً: «خلال وقت قصير انقلبت الدنيا حولنا. كنّا في أراضينا. هناك من يرعى أغنامه ومن يهتم بمزروعاته، وفجأة من دون سابق إنذار، وجدنا أنفسنا محاطين بمجموعة من الجنود والمستوطنين الذين بدأوا بالتوافد إلى الموقع بشكل مكثف وسريع، وكانهم تلقوا اتصالاً دعاهم للحضور، ما يدلل على التنسيق الذي تعمل وفقه هذه العصابات». يتابع دبرية: «رشوا علينا الغاز وضربونا بالعصي. شج رأسي ونزفت كميات كبيرة من الدماء، وسمعت صوت الرصاص ورأيت الشابين وهما على الأرض من دون حراك، وبعدها فقدت الوعي ولم أستيقظ إلا وأنا في سيارة الإسعاف».

والهجمات الأخيرة على خربة الطويل، التي تمتد أراضيها إلى الحدود الأردنية شرقاً، تهدف بشكل أساسي إلى إرهاب الأهالي هناك ودفعهم للهرب وتركها لقمة سائغة للمستوطنين، وهو ما يؤكده رئيس بلدية عقربا صلاح بني جابر في حديث لـ«العربي الجديد». يضيف: «هذا ليس أمراً جديداً. منذ عام 1982 ونحن نواجه مخططاتهم في الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي خربة الطويل لصالح توسيع مستوطنة جتيت، التي تتوسع باضطراد، وإلى جانبها أقيمت غصباً بؤر استيطانية، والمخطط اليوم هو ربط كل هذه البؤر بالمستوطنة عبر شبكة طرق التفافية ما يعني بلع الخربة بالكامل».

وتعد أراضي خربة الطويل زراعية خصبة، وتقسم إلى مناطق عدة تزرع بشكل موسمي، وفيها مراع وعدة هضاب، وتصل مساحتها الإجمالية لنحو 12 ألف دونم، فيما تصل مساحة الأراضي السهلية المستهدفة حالياً والتي تجري حراثتها من المستوطنين إلى نحو 1000 دونم، وهناك محاولات دائمة من أجل الاستيلاء عليها. وبالتالي، يكون إجمالي ما جرى الاستيلاء عليه من أراضي بلدة عقربا حوالي 70 ألف دونم من مساحتها الإجمالية التي تصل إلى 144 ألف دونم، وهي تعد إحدى أكبر البلدات مساحة على مستوى الضفة الغربية. ويوضح رئيس بلدية عقربا أن الاحتلال يدعي بأن هناك مخططاً هيكلياً لتوسعة المستوطنة مقرا منذ عام 1997. وعلى هذا الأساس، يدعي المستوطنون استثجارهم هذه الأراضي من المستوطنة، وهي بالأصل ملك لأهالي عقربا وجزء منها لأهالي قرية مجدل بني فاضل الملاصقة لعقربا.

إلا أن أطماع الاحتلال في المنطقة بدأت منذ حرب عام 1973، حين استخدمها جيش الاحتلال لتدريباته ومناوراته العسكرية، بسبب موقعها الاستراتيجي المطل على الحدود الشرقية مع الأردن. ولاحقاً حوّلها إلى مناطق عسكرية مغلقة، وحرم الأهالي الوصول إليها وأخرى صنفها كمحميات طبيعية.

ويصف الباحث في التراث حمزة عقربأوي الخربة وما حولها، بأنها «قلب عقربا النابض وشريان الحياة بالنسبة إليها، ومن أراضيها ما تنتج الحبوب والثروة الزراعية وكذلك الثروة الحيوانية ومنتجاتها من الألبان والحليب والأجبان واللحوم. لذلك، فإن هذه المنطقة بمثابة القلب لنا، ومن أجل ذلك كان من الضروري التنبه لخطورة المساعي الرامية للاستيلاء عليها».

ويقطن في الخربة نحو ثماني عشرة أسرة، يعتمد أبناؤها في معيشتهم على الزراعة البسيطة وتربية الماشية والرعي. ويستغلون الأراضي لهدفين: الأول زراعتها بالبقوليات والقمح والثاني لرعي حوالي أربعة آلاف رأس من الأغنام كمصدرين أساسيين للرزق. ويوضح عقرباوي في حديث لـ«العربي الجديد» أن المناطق المستهدفة في خربة الطويل، هي أراض زراعية خصبة، وتقسم إلى عدة مناطق تزرع بشكل موسمي، وفيها مراع وتتخللها عدة هضاب، ويحاول الاحتلال الاستيلاء على مساحات شاسعة منها، عبر تصنيفها مناطق عسكرية وتدريبات، لمنع الأهالي من الوصول إليها بهدف تحويلها إلى بؤر استعمارية. أما عبد الله زغلول أحد أهالي خربة الطويل، والذي أنذره الاحتلال بهدم منزله وحظيرة الماشية التي يمتلكها بحجة أنهما قُامان دون ترخيص، فيشير إلى أن الإخطارات تجعل المزارع والراعي يعيش توتراً وترقباً دائمين. ويقول زغلول لـ«العربي الجديد»: «مع كل اقتحام عسكري للخربة، نتوقع أنه قد وصل الدور إلينا، ونبدأ فوراً بإخلاء المنزل من الأثاث. لم نشعر يوماً واحداً بالاستقرار، لكن لا حل أمامي إلا البقاء والصمود». ويلفت زغلول إلى أن الغالبية العظمى من منشآت الخربة مخطرة بالإزالة. ويقول: «هناك إخطار لإزالة شبكة الكهرباء والمدرسة، في حين جرى هدم المسجد منذ سنوات، كما أن كافة الحظائر والمنازل الواقعة شرق وشمال الخربة مخطرة، وهدم الكثير منها وتركت الماشية في العراء، قبل أن يسرقها المستوطنون». يتابع: «هذه ليست بالخطوة الوحيدة لمصادرة الأراضي فقد سبقتها عشرات الاعتداءات التي لا تتوقف. نحن هنا نعاني من اعتداءات مستمرة من جيش الاحتلال والمستوطنين الذين لم يتركوا أخضر ولا يابساً ولم يرحموا الإنسان ولا الحجر». وتعرضت خربة الطويل لعمليات هدم 17 مرة بين العامين (2008 -2023)، وشمل ذلك هدم بيوتها والبركسات وآبار الماء وتجريف شوارعها وقطع شبكة الكهرباء وتدمير خط الماء، بالإضافة الى هدم مسجدها عام 2014.

الجنود الإسرائيليون يحمون المستوطنين (ناصر الشيخ/ Getty)

مستوطنان إسرائيليان على مقربة من نابلس (إيتاي رون/ Getty)

حراك طلاب الجامعات المغربية بين الأمس واليوم... ما الذي تغير؟

تشهد الجامعات المغربية احتجاجات طلابية متصاعدة ضمن الحراك الطلابي العالمي المندد بحرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة

الرباط ـ **عادل نجدي**

في حين تتوسع دائرة الاحتجاجات الطلابية عالمياً ضد الحرب المتواصلة على قطاع غزة، يطرح الحراك الطلابي المغربي أسئلة عدة حول قوته وزخمه، وإن كان يرقى إلى الحراك الذي شهدته الجامعات المغربية في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته.

يؤكد رئيس منظمة «التجديد الطلابي»، وهي أحد أكبر الفصائل الطلابية بالجامعات المغربية، مصطفى العلوي، لـ«العربي الجديد»، وجود تباين في زخم احتجاجات الجامعات وقوتها بين الأمس واليوم بالنظر إلى اعتبارات مختلفة من بينها الأجواء السياسية، إذ تميزت الفترة السابقة بسيادة مناخ التقاطب بين معسكرين أساسيين هما المعسكر الرأسمالي بقيمه وأفكاره ورؤيته للعالم، في مقابل المعسكر الاشتراكي، على خلاف الوضع العالمي الحالي.

ويلفت العلوي إلى أن «مناخ التقاطب كان له انعكاس على مختلف دول العالم، ومن بينها العالم العربي، وعلى المغرب الذي كان جزءاً من هذا التقاطب من خلال الأطروحة السياسية للنظام الحاكم». وهو يربط اختلاف طبيعة الحراك بطبيعة وسائل تأطير المجتمع وفضاءاته، قائلاً: «في ظل غياب وسائل إعلام متطورة ومواقع التواصل الاجتماعي في الماضي، كان للمسرح ودور السينما والأحزاب السياسية والنقابات دور كبير، وكان هناك مناخ دولي وديناميكة مجتمعية محلية انعكست على الجامعة، خلافاً لما عليه الوضع حالياً».

يتابع: «طلاب الجامعات المغربية في الماضي كانوا مؤطرين ضمن تنظيمات مجتمعية، وغالبية الأساتذة كان لديهم انتماء سياسي، وهذه عوامل ساهمت في ما عاشته الساحة الطلابية من حراكات، وهذا يخالف ما نعيشه اليوم من تحولات كانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وتراجع دور الأحزاب والنقابات، وتقلص أهمية المسرح والسينما وباقي الفضاءات التي كانت تضطلع بمهمة التأطير. صحيح أن الاحتجاجات قد تكون فعلاً عفوياً في كثير من الأحيان، لكنها بالضرورة فعل يصدر بصفته ناتجاً للعملية التأطيرية. لا أريد فرض تبريرات لحالة التراجع، لكني أود وضعها في سياقها، وأعتقد أن كل جيل له سياقه الخاص». ويوضح العلوي: «ما يقوم به طلاب الجامعات على مستوى دعم القضية الفلسطينية، والتأثير في مختلف القضايا المطروحة محلياً يبدو غير كاف، إلا أنه يبقى مهماً، ويتعين العمل من أجل تطويره من خلال توفير ديناميكة مجتمعية. على من يقارن بين طلاب الأمس وطلاب اليوم أن يثير سؤال: أين هم المثقفون والعلماء ورجال السياسة مما يقع؟ في ظل التراجع الذي تعيشه النخب والمثقفون والأحزاب والنقابات يمكن القول إن الطلاب هم من يحملون المشعل».

أسباب متعددة تفسر تراجع الحراك الطلابي داخل جامعات المغرب

ما يقوم به طلاب الجامعات المغربية يبدو غير كاف، لكنه يظل مهماً

ويرى الباحث في علم الاجتماع، عبد المنعم الكزان، أن «الحركة الطلابية منذ تأسيسها لم تكن مرتبطة بالشأن النقابي فقط، بل كانت أيضاً على ارتباط وثيق مع مواقف الأحزاب السياسية وقضاياها الوطنية وتوجهات الدولة عموماً، ثم تحول بعضها إلى معارضة نظام الحكم نتيجة التأثر بالمد الاشتراكي والعروبي».

ويوضح الكزان لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ الستينيات، كانت الحركة الطلابية تشكل دائماً مركز الصراع المباشر مع نظام الحكم، رغم تعرضها أحياناً للحظر من طرف الدولة، أو للفشل في عقد مؤتمراتها نتيجة صراع فصائلها حول شرعيات الوجود. الحركة الطلابية هي المحرك الأساسي للاحتجاجات، سواء ما هو مرتبط بقضايا سياسية ذات طابع وطني أو إقليمي أو دولي، أو ما هو مرتبط بالشق الثقافي، إضافة إلى اهتمامها بملفات اجتماعية ذات بعد وطني».

وهو يرجع أسباب تراجع الحراك داخل الجامعات إلى أسباب من بينها توسيع قاعدة التعليم الجامعي، وتطوير البنية التحتية وتوسيعها، وتغيير المناهج الدراسية بما يتماشى مع سوق العمل، كما أنه لم يعد هناك اهتمام بالشق الفكري الأيديولوجي. ويرى أن «التأطير داخل الجامعات لم يعد تحت هيمنة النقابات الطلابية، بل ظهرت تنظيمات مدنية أخرى كالجمعيات والنوادي، وهي عموماً مستقلة عن الشق النقابي، إضافة إلى ظهور التنسيقيات الطلابية ذات المطالب النقابية الصرفة».

ويشير الكزان إلى أن «تصالح الدولة مع الحساسيات الطلابية خفف من شحنة تأثيرها على نقل التجارب إلى الأجيال القادمة، كما أن التحول الديمقراطي أتاح لأغلب الأحزاب السياسية الانخراط في مؤسسات الدولة والجمعيات الحقوقية بدلاً من استخدامها الجامعات في الضغط».

بدوره، يقول رئيس مركز «شمال أفريقيا للدراسات والأبحاث وتقييم السياسات العمومية»، رشيد لزرق، إن الفعل الاحتجاجي بالمؤسسات الجامعية يرتكز على مطالب سياسية من بينها «دمقرطة النظام»، والتعبير عن الحساسيات السياسية، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن «المطالب الحالية لم تعد تخرج عن الحصول على خدمة أو ترقب فائدة، في مقابل تراجع المطالب التي تعني المجتمع كله، والسبب أن الفعل الاحتجاجي داخل الجامعات غير موحد».

من حراك طلابي داعم لغزة في المغرب عام 2008 (عبد الحق سنا/ فرانس برس)